

المؤسسات الاجتماعية المضخمة للانحراف الاجتماعي

Social institutions amplify social deviance

بوشيشة عبد العزيز

المركز الجامعي نور بشير _ البيض (الجزائر)، abouchicha92@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/11/10

تاريخ القبول: 2024/05/11

تاريخ الاستلام: 2023/07/29

ملخص:

تلعب المؤسسات الاجتماعية دورا حاسما في تضخيم الانحراف الاجتماعي، حيث تتأثر سلوكيات الأفراد والمجتمعات بشكل كبير بتفاعلاتها، والتي تعمل على تعزيز الظواهر السلبية مثل الجريمة، والإدمان، والبطالة، وتفكك الأسرة؛ حيث تشمل هذه المؤسسات وسائل الإعلام، والمدارس، والمؤسسات الدينية، وغيرها من المؤسسات. وبناء على ما سبق، ارتأينا البحث عن مختلف المؤسسات الاجتماعية الرسمية المساهمة في عملية التضخيم الاجتماعي لأشكال متنوعة من الانحرافات في سلوك أفراد المجتمع، والوقوف على أهم الأساليب التي توظفها للقيام بذلك، متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي؛ وقد توصلنا إلى أن عملية التضخيم الاجتماعي هو نتيجة لعمليات متداخلة بين القصدية والعفوية، وصارت لها تداعيات على فكر وسلوك أفراد المجتمع، وتوسيع دائرة الهلع بينهم، ومن ثم تهديد النظام الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الاجتماعية؛ التضخيم؛ الانحراف الاجتماعي.

Abstract:

Social institutions play a crucial role in amplifying social deviance, as the behaviors of individuals and societies are greatly influenced by their interactions, which serve to reinforce negative phenomena such as crime, addiction, unemployment, and family disintegration. These institutions include the media, schools, religious institutions, and other institutions.

Based on the above, we decided to search for the various official social institutions that contribute to the process of social amplification of various forms of deviations in the behavior of members of society, and to identify the most important methods they employ to do so, following the descriptive and analytical approach. We have concluded that the process of social amplification is the result of overlapping processes between intentionality and spontaneity, and has had repercussions on the thoughts and behavior of members of society, expanding the circle of panic among them, and thus threatening the social order.

Keywords: Social institutions; amplification; social deviation.

مقدمة:

تعمل كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تزويد الفرد ككائن اجتماعي بكل الاستعدادات والقدرات التي تؤهله للاندماج والتكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية في محيطه الاجتماعي، وتشكيل سلوكه، وقيمه الاجتماعية، بالشكل الذي يجعل سلوكياته لا تخرج عما هو متوقع منه اجتماعيا، تفاديا لاصطدامه بالعادات والتقاليد والمعايير المتفق عليها اجتماعيا، وذلك دعما للروابط الاجتماعية، وضمانا للأمن الاجتماعي، وحفاظا على النظام العام؛ غير أن العديد من المؤسسات الاجتماعية قد فشلت في أداء دورها المنوط بها، وأبانت عن عدم قدرتها على إشباعها لحاجياته المختلفة، أو أن سياساتها وممارساتها ومختلف أنشطتها صارت تؤدي إلى تعزيز الانحراف بدلا من تعديله والمساهمة في ضبطه.

إن هذه المخرجات العكسية تساهم بشكل فعال في الدفع بالكثير من أفراد المجتمع إلى تبني حلول، واستعمال استراتيجيات يعتقدون أنها مناسبة لمواجهة مشكلاتهم والتحديات التي تواجههم، كالتمرد، وعدم الرضى، ونقد كل ما يصدر من المجتمع ومؤسساته، إلى جانب الانحراف عن قيم وعادات المجتمع، مع انتهاج ثقافة الانتقام من الذات أحيانا، ومن المجتمع أحيانا أخرى كفلسفة في الحياة؛ الأمر الذي جعل الواقع ينذر بالخطورة نتيجة تفشي وتنامي مختلف الآفات والانحرافات الاجتماعية، لا سيما تصاعد ظاهرة العنف والإجرام بشكل لافت للانتباه خاصة جرائم الأصول، وتعاطي المخدرات والمهلوسات والمتاجرة بها، والسرقات بكل أوصافها وأنواعها، إلى جانب الهجرة غير المشروعة؛ وهي في مجملها تعد خروجا عن المعايير الاجتماعية، والانحراف عما هو متعارف عليه اجتماعيا، وارتكاب ما يخالف حتى القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية.

1. الإشكالية:

إن التنامي المتزايد كَمَا وكيفا لمختلف أنواع الانحرافات الاجتماعية يأخذ في الغالب سبيلين، أحدهما تضخم فعلي يشير إلى تلك الأفعال المنحرفة التي باتت تشكل أخطارا متفاقمة يوما بعد يوم، والتي يتوجب على القائمين على المجتمع العمل على دراستها علميا، ومحاولة إيجاد حلول لمجابهتها بالحد منها أو التقليل من آثارها للحد الأدنى؛ وأخرى تتمثل في أفعال منحرفة مألوفة اجتماعيا، ذات تأثير محدود وربما حتى مؤقت، لكن صارت تشكل هاجسا للمجتمع يعيشه بكل تفاصيله، تشترك في ترويج أخطارها الافتراضية وتضخيمها عدة مؤسسات اجتماعية، إما جهلا منها بحقيقتها، وإما بهدف

تحقيق بعضها لأجندات مختلفة داخلية أو خارجية؛ ومهما تكن الأهداف التي تقف خلف عملية الترويج والتضخيم هذه فإن المحصلة هي الوصول إلى حالة من الإرباك الاجتماعي، نتيجة الهلع والتدمر، مما قد يلحق بهم وبذويهم من أضرار افتراضية مضخمة بصورة أو بأخرى.

وسنقوم في هذه المقالة بالإجابة على العديد من الأسئلة التي تعبر عن أهداف لموضوعنا وهي كما يلي:

- ماهي المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بتضخيم الانحراف الاجتماعي؟.
- ما هي الأسباب التي تقف خلف عملية تضخيم الانحراف الاجتماعي من قبل المؤسسات الاجتماعية؟
- ماهي أهم أهداف المؤسسات الاجتماعية من عملية تضخيم الانحراف الاجتماعي؟
- ما هي أهم الأساليب المستعملة في عملية تضخيم الانحراف الاجتماعي من قبل المؤسسات الاجتماعية؟.

2. أهمية الدراسة:

إن تناول موضوع المؤسسات الاجتماعية التي تسهم في تضخيم الانحراف الاجتماعي يحمل أهمية كبيرة لعدة أسباب:

- فهم الظاهرة موضوع الدراسة من خلال فهم أفضل للعوامل التي تؤثر في سلوكيات الأفراد وتشكيل ثقافة المجتمع.
- عندما ندرك كيفية تضخيم المؤسسات للانحراف الاجتماعي، يمكننا تطوير سياسات اجتماعية أكثر فعالية لمواجهة هذه الظاهرة وتحقيق التغيير المطلوب في المجتمع.
- بفهم دور المؤسسات الاجتماعية في تكريس الظلم الاجتماعي، يمكننا العمل على تحقيق المزيد من العدالة والمساواة في المجتمع من خلال إصلاح هذه المؤسسات.
- بتحليل عملية تضخيم الانحراف الاجتماعي من قبل المؤسسات، يمكن أن يساهم ذلك في تحسين مستوى حياة الأفراد والمجتمعات بشكل عام، بعد زيادة شعورهم بالأمان والاستقرار.

باختصار، فإن تناول موضوع المؤسسات الاجتماعية المضخمة للانحراف الاجتماعي يسهم في فهم أعمق للمشكلة، وتحديد الخطوات اللازمة لمواجهتها وبناء مؤسسات اجتماعية رسمية أكثر وعياً بدورها الاجتماعي، وأعلى كفاءة في تأدية مهامها.

3. مفاهيم أساسية:

1.3. تضخيم الانحراف الاجتماعي:

إن مصطلح "تضخيم الانحراف الاجتماعي" طرحه ليزلي ويلكنز في كتابه "الانحراف الاجتماعي" الصادر عام 1967 للدلالة على الانحراف الأساسي البسيط الذي يمكن أن يتفاقم بسبب الوصم والمبالغة في رد الفعل، فيقوده محملاً بالدلالات والمعاني؛ على الرغم من أن هذا المصطلح استخدم لأول مرة مع علم التحكم الآلي وحلقات التغذية الراجعة، إلا أنه وجد استخداماً أوسع في إطار نظرية الوصمة التي تشرح الانحراف. تم العثور على أقوى دفاع علمي بالإضافة إلى التطبيق العملي لهذه النظرية في عمل جيسون ديتون عام 1979 بعنوان "علم التحكم" والذي ينتقد نظريات الوصمة التي تحاول توسيع نموذج ويلكنز بحيث تعمل السيطرة بطريقة مستقلة على الجريمة: نقد "توسيع نموذج ويلكنز إلى الحد الذي تعمل فيه السيطرة بطريقة تبدو مستقلة في الجريمة. (جوردون، 2007، ص.375).

عادةً ما يبدأ التضخيم المنحرف عندما يصبح أحد الأفعال غير القانونية أو المخالفة للأخلاق الاجتماعية التي لا تستحق عادةً اهتمام وسائل الإعلام أمرًا يستحق النشر، وذات أهمية إخبارية؛ وتصبح الحادثة محور تركيز وسائل الإعلام؛ كما يمكن للتقارير أيضاً أن تجعل الإجراء يبدو رائعاً أو مقبولاً اجتماعياً، مما يؤدي إلى قيام المزيد من الأشخاص بتجربته، مما يعزز النمط في صورة دفاع أو هجوم، أو تكيف.

إن عملية تضخيم الانحراف هو مصطلح يستخدمه علماء الاجتماع التفاعلي للإشارة إلى الطريقة التي يمكن بها زيادة مستويات الانحراف، أو الجريمة من خلال رد الفعل المجتمعي على الانحراف نفسه؛ وذلك من خلال الإعلان عن سلوك معاد للمجتمع بشكل فعال عبر تقارير نشرات الأخبار على مدار الساعة، وتحويل السلوك المنحرف البسيط إلى حدث إعلامي؛ وبالتالي المساهمة في انتشاره كمّاً ونوعاً؛ بحيث يبدأ بانحراف بسيط نسبياً، يتم تضخيمه عن طريق التدخل الثقيل لوكالات الرقابة مثل الشرطة، ووسائل الإعلام الجماهيرية، دور العبادة، وغيرها من المؤسسات.

2.3. الانحراف والسلوك الانحرافي:

1.2.3. لغة:

من معانيها في اللغة العربية أنه يقال: حرف الجبل أي: أعلاه المحدد، ويقال: فلان على حرف من أمره أي: على ناحية منه، أو على جانب أو طرف من الشيء. (ابن منظور، 2000، ص.42)

2.2.3. التعريف السوسيولوجي:

يُعرف على أنه: "خروج عن التوقعات والمعايير الاجتماعية، والفعل المنحرف ليس أكثر من أنه حالة من التصرفات السيئة التي قد تعيق الحياة نفسها" (محمد غباري، 1980، ص.5). ويجلب على الفرد القائم بهذا السلوك السخط الاجتماعي من لدن أفراد المجتمع لتحديه العرف، والتقاليد الاجتماعية والقانون: "كما يعرفه (توماس، Thomas) بالقول: هو الخروج والابتعاد عن المعايير الاجتماعية المركبة للسلوك العام المتبع داخل نطاق البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد. وبالتالي فمخالفة الأفراد لكل ما هو متوقع منهم اجتماعياً يُعدّ ضرباً من ضروب الانحراف على ما هو متعارف عليه اجتماعياً، وانشقاق عما رسمته الجماعة لنفسها كقواعد ممارساتية تدور في فلك الفعل، ولا تفعل؛ والسلوك المنحرف مصطلح واسع، لأنه يغطي أي شيء يتعارض مع الأعراف والمعايير الاجتماعية، ويدخل ضمن هذا أي شيء من الجرائم البسيطة إلى الجرائم الأكثر خطورة (Thomas, 2007, p.21)؛ كما يُعرفه (بول تابان Tappan Paul) على أنه: "الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع، ويهدد كيانه، نتيجة عدم التزام من يأتيه بالقيم والمعايير التي تطبق في المجتمع، والتي تقيّمها الجماعة، وتحرص للحفاظ عليها" (سليم نعام، 1985، ص.21).

ومما سبق ذكره فإن الانحراف له علاقة بخروج الفرد أو مجموعة أفراد عما هو متعارف عليه في المجتمع، من قواعد وضوابط وقيم ومعايير وأخلاق وقوانين، والتي تجلب ردود فعل سلبية من قبل المحيطين بهم، باعتبارها تشكل تهديداً أو تحدياً للنسيج الاجتماعي وأمنه وسلامته، وهو ما قد يستوجب العقاب الاجتماعي والقانوني.

إن الاختلاف في تعريف الانحراف ليس وليد اليوم، ولكن يرمي بجذوره إلى الكتابات الأولى لمنظري الباثولوجيا الاجتماعية، الذي كان الاعتقاد السائد بينهم مصطلح (انحراف) يستخدم -بداهة- كنعت أو سمة ملازمة لبعض أنواع السلوك، أو لبعض الأشخاص؛ أما الانحراف في نظر علماء الاجتماع فيفضل ألا يُنظر إليه باعتباره دالاً على نمط من الأشخاص، بل يُنظرُ إليه بالأحرى باعتباره خاصية

صورية لبعض المواقف والأنساق الاجتماعية. ولا يوجد اتفاق عام محدد حول المقصود بالانحراف، ولكن هناك خاصيتين مرتبطتين ببعضهما البعض يمكن أن يساعد في تشخيص هذه الظاهرة. تشير السمة الأولى إلى الانحراف باعتباره نمطاً من أنماط انتهاك المعايير التي يحددها المجتمع، كالمنتهكين للمعايير الدينية (الهرطقة)، والمنتهكين للمعايير القانونية (المجرمون)، والمنهكون للمعايير الصحية (المرضى)، والمنهكون للمعايير الثقافية (اشخاص غريبو الأطوار)، والمنهكون للسلوك الطبقي (انحراف طبقي).. وهلم جرا؛ في حين أن السمة الثانية تنظر إلى الانحراف باعتباره نظاماً للوصم، أي كتسمية أو علامة على بعض أنواع السلوك في أوقات بعينها، فتصبح عندئذ عديمة القيمة، أو مستهجنة، أو مستبعدة في أغلب الأحوال.

وتتصف السمتين بأنهما فائقتا الاتساع والشمول، حتى تصلا إلى درجة من النسبية تختلط وتتضارب فيها المسميات؛ أي أن ما يعد سلوكاً منحرفاً هنا، قد نجده سلوكاً مقبولاً اجتماعياً بل وممجداً هناك في مجتمع آخر. وعموماً فإن الانحراف مفهوم متغير، غامض، وسريع التحول. فإذا شئنا الدقة قلنا: إن تحديد الشخص أو الشيء المنحرف إنما يعتمد على الفهم الصحيح للمعايير، وعلى عملية الوصم في إطار السياق الاجتماعي الذي ندرسه.

4. نظرية التضخيم الاجتماعي:

يُعزى تطور نظرية التضخيم الاجتماعي للانحراف إلى ليزلي ويلكنز. حيث يجد هذا المصطلح استخداماً متكرراً في بريطانيا، ويشير إلى النتيجة غير المقصودة لبعض السياسات الأخلاقية أو الاجتماعية - مثل تلك التي تتبناها وسائل الإعلام بهدف الحد من السلوك المنحرف من خلال نشر الأعمال المعادية للمجتمع على نطاق واسع.

غالباً ما تؤدي تصرفات المؤسسات الاجتماعية إلى ما يوصف بحالة "الذعر الأخلاقي"، حيث يتم إطلاق دعوات لإنفاذ القانون بشكل أقوى (كما هو موضح في عمل ستانلي كوهين حول الذعر الأخلاقي)، وعادة ما ينطوي هذا على التصاعد بشكل أكبر في أعمال الانحراف التي يتم تسليط الضوء عليها باعتبارها تهديدات للأعراف المجتمعية الراسخة؛ وبالتالي، يجب التعامل مع أي فرد منحرف بالطرق القانونية دون أي تنازلات. ومع ذلك، أثناء محاولتها لعب هذا الدور، فإن هذه المؤسسات الاجتماعية لها أيضاً حدودها: فهي لا تستطيع أن تمثل بشكل كامل جميع جوانب الانحراف الموجود داخل المجتمع بدقة، ولا تضمن لنفسها القيام بوظائفها المتوقعة دون تحيز. (كاره، 2012، ص.11).

5. أهداف تضخيم الانحراف الاجتماعي:

يمكننا الإشارة إلى العديد من الأهداف التي تقف خلف عملية تضخيم الانحراف في سلوكيات أفراد المجتمع، وذلك بغض النظر عن القصدية أو غيابها في هذه العملية التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية؛ فنجدها تعمل على بث الهلع الأخلاقي، الذي يمثل وسيلة للتخفيف من الرأي العام، حتى يكون أفراد المجتمع على استعداد لقبول الضوابط الاجتماعية القمعية في شكل قوانين جديدة على أنها "حلول لمشكلة معينة". أو ما قد تقوم به بعض المؤسسات المأجورة لأجل ضرب الاستقرار الداخلي لمجتمع ما استجابة لإملاءات خارجية، وبث الفوضى، وتثبيط الروح المعنوية بين عموم أفراد المجتمع. كما يمكن أن يحدث التضخيم بغية التغطية على قضية تثير الرأي العام، وهنا تستعمل بطريقتين متناقضتين (دفاع أو هجوم)؛ دفاعاً على سمعتها، أو هجوماً لإثبات قوتها وبسط نفوذها.

6. الآثار المترتبة على تضخيم الانحراف الاجتماعي:

يمكن لتضخيم الانحراف أن يعزز تكوين ونمو الثقافات الفرعية المنحرفة داخل المجتمع، وبالتالي إدانة الانحراف وتضخيمه، فيصبح الأفراد الذين يتعاطفون مع هذا السلوك أو المجموعة أكثر تماسكاً ومقاومة للأعراف المجتمعية. كما يمكن أن يؤدي إلى تصعيد تدابير الرقابة الاجتماعية. وبما أن المجتمع ينظر إلى السلوك المنحرف كمشكلة متنامية، فقد تكون هناك دعوات لقوانين أكثر صرامة، وزيادة المراقبة، وعقوبات أشد. ومع ذلك، فإن هذه التدابير غالباً ما تكون ذات فعالية محدودة في الحد من الانحراف ويمكن أن تزيد من تفاقم التضخيم.

يمكن أن يساهم في تكريس عدم المساواة والانقسام الاجتماعي داخل المجتمع من خلال تصنيف ووصم بعض السلوكيات أو المجموعات بأنها منحرفة، فيتعزز التسلسل الهرمي الاجتماعي ما يؤدي إلى التهميش والتمييز والمزيد من الانحراف داخل المجتمعات المحرومة.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن للتضخيم الاجتماعي تداعيات على العلاقات الإنسانية، فتفاقم المشكلة يؤدي إلى تفاقم الفوارق والخلاف بين الأفراد، وحتى المجتمعات. ليس هذا فحسب، بل إنه يمهّد الطريق أيضاً لتعزيز التحيز أو التمييز أو العنصرية أو أي كراهية؛ وهذا يطمس أي حوار هادف بين أفراد المجتمع، ويزيد من تعميق هوة التفاهم المتبادل بين المجتمعات والأفراد. ومع ذلك، وبصرف النظر عن تأثيرها على الديناميكيات الاجتماعية، فإنها تؤثر بصفة تلقائية في الصحة العقلية للمشاركين فيها؛ فالتعرض المفرط يترك الأفراد محفوفين بالقلق والتوتر والخوف، ما يولّد لديهم ضغطاً نفسياً يستنزف نوعية حياتهم، وصحتهم العقلية بشكل عام.

7. أساليب تضخيم الانحراف الاجتماعي:

توجد عدة أساليب يمكن للمؤسسات الاجتماعية استخدامها في عملية التضخيم؛ فقد يعتمد بعضها على سياسات تمييزية، حيث أنها تؤثر على فئات معينة من المجتمع بشكل سلبي، سواء كان ذلك من خلال تحديد الفرص والامتيازات بناءً على خصائص شخصية معينة، أو بناءً على العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية. ويمكن لبعضها أن يوجه الموارد بشكل غير عادل، مما يؤثر سلباً على فئات معينة من المجتمع، ويعزز الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد. وقد يستخدم بعضها القوة بشكل غير متزن، مما يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد، وتعزيز الظلم والتمييز، وبالتالي، تضخيم الانحراف الاجتماعي، مثل أقسام الشرطة، ومراكز إعادة التربية، والمحاكم. وفي بعض الحالات، قد يتقاعس بعضها عن أداء واجباتها بشكل كافٍ، مما يؤدي إلى تدهور الخدمات الاجتماعية المقدمة، وتفاقم الظروف السلبية التي تواجهها بعض فئات المجتمع، مثل ظاهرة المحسوبية المتفشية في المؤسسات الخدمانية، وغيرهما من المؤسسات الاجتماعية.

8. أشكال التضخيم الاجتماعي:

هناك وجهان لتضخيم مختلف أنواع ظواهر الانحراف الاجتماعي، وهما:

1.8. أشكال التضخيم الاجتماعي الكمي:

يتم فيه تضخيم الانحراف الاجتماعي كميًا، يعني زيادة الفجوات والاختلافات بين الأفراد والمجموعات في المجتمع بطرق تمثلها البيانات والأرقام؛ فعند قيام المؤسسات بجمع البيانات وتحليلها، قد تتلاعب بعينات البيانات، أو تستخدم منهجيات غير موضوعية، مما يؤدي إلى تمثيل غير دقيق للحقائق الاجتماعية، وتضخيم الانحراف؛ وهذا ما قد يحدث على مستوى مختلف المؤسسات البحثية، والتحقيقات الميدانية التي ينفذها الصحفيون في مختلف وسائل الإعلام مثلما كانت تستعمل جريدة (النهار الجديد) الجزائرية في أنواعها الصحفية أساليب متنوعة للتأثير في القارئ من ضمنها التخويف، التكرار، والتضخيم في معالجتها الكمية للجرائم على المستوى الوطني.

وقد ينجم مثل هذا التضخيم عند تطبيق معايير التقييم، وذلك من خلال تحديد معايير تفضل بعض الفئات على حساب الأخرى، مما يؤدي إلى تمييز غير عادل، وتضخيم الفجوات بين الأفراد. وهو ما قد يحدث أثناء عمليات التوظيف، والانتقاء للقيام بأدوار قيادية، أو تقلد مناصب رفيعة. والأمر نفسه قد يحدث حينما تستخدم بعض المؤسسات الاجتماعية الأساليب الإحصائية أو النماذج

التحليلية التي تحاكي الظروف بشكل غير دقيق، مما يؤدي إلى تضخيم الانحراف الاجتماعي وتقويض العدالة. كما قد تتجاهل المؤسسات الاجتماعية عوامل مهمة تؤثر على الظواهر الاجتماعية، مثل العوامل الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، مما يؤدي إلى تحليل سطحي وتضخيم الانحراف، وهذا ما قد يحدث على مستوى مراكز البحوث مثلاً. إضافة إلى المبالغة حد الإفراط أحياناً في توضيح شدة وقوة الانحراف، ومدى انتشاره بين مختلف الفئات الاجتماعية، ومساحة الرقعة الجغرافية التي يؤثر فيها. أو حتى التهويل في المدة الزمنية التي سيدوم عليها الانحراف الاجتماعي.

2.8. أشكال التضخيم الاجتماعي النوعي:

يعني زيادة الفجوات والاختلافات بين الأفراد والمجموعات في المجتمع بطرق تمثلها التحليلات، والتبريرات، ومختلف أنواع الدعم المعنوي؛ ويمكن أن تساهم المؤسسات الاجتماعية في تضخيم الانحراف الاجتماعي من خلال ما توفره من دعم اجتماعي مفرط، دون تحفيز الاعتماد على الذات أو تعزيز المهارات الشخصية. أو عن طريق تحفيز أو تبرير السلوكيات السلبية، دون الدعوة إلى فرض العقوبات المناسبة. كما يمكن أن تتم عملية التضخيم النوعي بواسطة رسم صورة مغايرة لطبيعة الانحراف الاجتماعي الموجود على أرض الواقع. إضافة إلى ما تقوم به من تهويل للآثار المعنوية للانحراف الاجتماعي المراد تناوله؛ فمن خلال مراجعة ما تنشره بعض وسائل الإعلام عن الجرائم التي تزداد بشاعة، يمكن ملاحظة عدة مخالفات ذات طبيعة قانونية وأخرى متعلقة بانتهاك أخلاقيات النشر. من أبرز المخالفات الممكن رصدتها، توسع بعض وسائل الإعلام في ذكر تفاصيل ارتكاب الجرائم والتوصيفات الجرمية دون تقدير الفائدة من النشر، وإمكانية تأثير مثل هذه الأخبار على معدلات انتشار الجرائم خصوصاً بين المراهقين بعد محاولة محاكاة هذه الوقائع وتقليدها.

9. المؤسسات الاجتماعية المضخمة للانحراف الاجتماعي:

1.1. الأسرة:

إن وجود الأسرة يعد عاملاً من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية السوية، لأن وجودها هو الذي يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية، لأن ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها إلى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية؛ فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع، وتبدأ علاقة الأسرة بالأبناء منذ ميلادهم؛ حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية

والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات، تندسم بالديمومة، والتأثير في استجابات الفرد عند النضج.

ويؤكد اميرجين (Immargeon, 1996) بأن هنالك عامل يلعب دوراً كبيراً في جنوح الأطفال ويتمثل في الأسرة، فجنوح الأحداث يكون أكثر احتمالية للحدوث عند الأطفال من أسر وبيوت مفككة ومتصدعة؛ فوجود التوتر ضمن الأسرة، والأبوة والأمومة غير المرضية، وعدم التماسك والثبات والإحباط الاجتماعي في الأسرة (sanderson, 1995) يؤدي إلى الانحراف، والتوجه نحو الجريمة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تقلص وظيفة الأسرة في الوقت الحاضر، وتحول بعض وظائفها إلى مؤسسات غيرها، أدى إلى عدم قدرة الأسرة القيام بكل وظائفها، بل وحتى إلى التساهل في تعاملها مع أبنائها حين اقترافهم لسلوكيات منافية للقانون والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حينما صارت ترى فيها ضرباً من الشجاعة أحياناً، وأخذاً للحقوق المهدومة اجتماعياً ولو بالقوة، أو بخرق كل قانون اجتماعي أحياناً أخرى؛ عوضاً من السعي لضبطه بالرفض والاستنكار والاستهجان؛ كل هذا يدفع بالمتورطين في الانحراف الاجتماعي إلى الانغماس أكثر فأكثر، ومنه الاستمرار، ولما لا توسيع دائرة الانحراف كما وكيفاً؛ وبالتالي تتحول الأسرة من مؤسسة اجتماعية تعمل على إنشاء أجيال متوافقة ومتناغمة سلوكياً مع المجتمع إلى مؤسسة اجتماعية مساعدة على نشر الانحراف من حيث لا تدري.

2.9. المؤسسات الدينية:

إن للتربية الدينية دور بارز في الوقاية من الانحراف، وتدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع، ومجابهة الظواهر الانحرافية، ودور المؤسسة الدينية كبير يفوق دور أية مؤسسة تربوية أو قانونية، لأنها تخاطب الضمير الإنساني، وتدعو إلى التوازن في التصرفات والطباع البشرية، وتربيتها على حب الخير والحق والجمال، ونهيها عن القيام بالمخالفات التي تضر بالمجتمع، وتمس بحياة الأفراد.

إن واقع هذه المؤسسة المجتمعية يبين عن ضعف خطاها الديني، وعجزه غالباً عن التجاوب مع ما تعانيه فئة الشباب، مضاف إليه ضعف مؤسسة المسجد في جذب وتوجيه وتأطير الشباب، نتيجة لضعف ونقص الرؤية الاستراتيجية لدى المسؤولين عليها في تبني مشاريع وبرامج تربوية واجتماعية تستثير اهتمامات الشباب، وتدفعه للانخراط فيها. وصار يركز على قضايا جدلية، وصراعات فكرية وسياسية مستوحاة من التاريخ، تشكك الشباب في هويته وانتمائه الحضاري والتاريخي. كما يستعمل في أحيان أخرى أسلوب التحريض على الكراهية والتكفير والتحريم والتحقير لكل ما يتماشى مع لغة

الشباب، وهو ما يُنمّي أفكاراً نمطية سلبية اتجاه هذه المؤسسة التربوية، لتصبح محل نفور ولا مبالاة؛ فيُنظر إليها على أنها مصدر إزعاج وإحباط للكثير من الحاجات النفسية للشباب. وفي أحيان أخرى تؤثر بطريقة عكسية بحيث تنمي الاستعداد للتطرف الفكري والديني اللذان يجعلان الفرد له القابلية للاستقطاب من أي جماعة تشبع له الحاجة للانتقام أو نصرة الدين حتى ولو كان بالقتل.

أصبح الوازع الديني والقيم الروحية والأخلاقية، إما أنها ضعيفة التأثير في توجيه سلوك الشباب نحو فضائل الأمور، فأصبح التدين عبارة عن تقليد وتعود، وإما أنه عبارة عن تزمّت وتطرف ومغالاة لا ترى في استخدام العقل إلا خروجاً عن النصوص القرآنية المقدسة... وهكذا. (خالد، 2014، ص.123)؛ وبالتالي تحولت مؤسسة المسجد عن دورها الريادي في التوعية والاستقطاب والتوجيه والتأطير، وصارت آلية من آليات تضخيم الانحراف، بسبب مساهمتها المباشرة في الرفع من نسبة الشباب المنحرف في بعض الأحيان.

3.9. المؤسسات التربوية:

إن فشل المؤسسات التربوية، أو التقصير في تزويد الفرد بالعلم والمعرفة والتنشئة، وتوصيل المعارف والمهارات، ودعم الاتجاهات والقيم المرغوبة، ونقل التراث الثقافي، ونقل المعايير والقيم، وتطوير الخبرات والمهارات والسلوك الاجتماعي القويم، الإشراف والمراقبة، تضمين المحتوى البيداغوجي من النماذج السلوكية العاكسة لكل ما هو مرغوب اجتماعياً، تعزيز السلوكيات الجيدة، والتأكيد على الالتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات؛ يعتبر إخفاقاً في تحقيق الهدف الأسى في الوصول بالفرد إلى وضع يتسم بالثقة، والضبط العقلاني الذاتي؛ وبالتالي ستكون الأجيال اللاحقة أكثر عرضة للتورط في سلوكيات منحرفة؛ وهو الأمر الذي سيجعل المجتمع يفقد في المستقبل المنظور استقراره، ولن يكون بمقدوره المحافظة على تماسك بنائه الاجتماعي، وجعله في مأمن.

ويذهب جون بياجيه بالقول إلى أنه قد تكون المدرسة مصدر للصراع بالنسبة للطفل أكثر منها مصدراً للتحصيل، وهذا ما يحصل عندما تتعارض قيم الأسرة وقيم المدرسة، على سبيل المثال، عندما يكون الطفل يمارس الكذب والسب والغش في أسرته ويعتبرها أشياء عادية في حياته، ولكنه في المدرسة يقابل بالعقاب فإن هذا سوف يؤدي إلى التذبذب في شخصيته وقد يتسبب أيضاً في انحرافه (حسين، 2005، ص. 69-76)، واستمرارية التعارض تؤدي بالضرورة إلى تضخيم الانحراف لدى الفرد المتمدرس.

4.9. وسائل الإعلام:

1.4.9. وسائل الإعلام التقليدية:

تقوم هذه الوسائل الإعلامية بعملية التضخيم من خلال رصدها للسلوكيات المنحرفة، والمبالغة في استعراضها بين الفينة والأخرى؛ ولعل المواضيع المتعلقة بالانحراف وعلى رأسها الجرائم تعتبر من أكثرها إثارة، ومعالجتها الإعلامية المتكررة تخلق لدى المتلقي انطبعا يترسخ مع الوقت بخطورة مضمون الرسالة الإعلامية المتعلقة بما تم رصده من سلوك منحرف؛ وهنا نكون على عتبة منح أولوية لمثل هكذا مواضيع على حساب مواضيع أخرى ذات أهمية أكبر بالنسبة للمجتمع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التركيز المقصود والمتكرر يعمل على تضخيمه اجتماعيا، الأمر الذي يخلق هلعا اجتماعيا بين جمهور المتلقين؛ كل هذا ونحن لا ندري مدى حقيقة وصحة وتوافق ما تم عرضه عبر مختلف وسائل الإعلام حول ظاهرة الانحراف المرصودة مع ما هي عليه في الواقع.

إن قوانين البيع والشراء صارت تتحكم في تحديد مضامين الرسائل الإعلامية، حيث أكدت العديد من الدراسات على أن الزلازل، الفيضانات، الجرائم، العنف، الإثارة، الجنس، الحروب، والانقلابات، صارت تشكل محتوى وسائل الإعلام المختلفة (قيراط، 2005، ص.6). تبعا لهذه التصورات ظهرت العديد من الدراسات التي ترصد آثار وسائل الاعلام ودورها في نشر العنف وتضخيم الانحراف في المجتمع، حيث ترى هذه الدراسات أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين التعرض للعنف التلفزيوني والسلوك العدواني، لما ينتج عن التراكمات الإعلامية التي تشكل الصورة الذهنية للفرد.

2.4.9. وسائل الإعلام الحديثة:

تقوم على الصحافة الإلكترونية، ومواقع الأخبار، والمعرفة المختلفة على شبكة الأنترنت، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، التويتر، واليوتيوب؛ حيث تعد الآن أحد أهم وسائل نقل الأخبار، وكل هذه الوسائل لها تأثير كبير في تشكيل البناء الإدراكي والمعرفي للفرد والمجتمع ككل. (كنعان، 2014، ص.1)، ومع التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتطور هذه التطبيقات، ودخولها في طقوس الحياة اليومية للأفراد، وتغلغلها في المجتمع، أصبحت أبرز العوامل المؤثرة في الحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية داخل المجتمع. وتملك كل المقومات التي تجعلها تتفوق ببراعة في عملية بتضخيم الانحراف في المجتمع، خاصة وأن لهذه الأخيرة حرية ومساحة أكبر للتعبير مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية.

تعتبر وسائل الإعلام الحديثة أداة فعالة في ممارستها للتهويل الإعلامي من خلال صفحاتها أو قنواتها وإثارة الرأي العام، وبث الإشاعات، من خلال تسليطها الضوء على مواضيع بعينها، بهدف رفع نسبة المتابعين، وتحقيق الربح المادي، أو لغاية نشر فكر معين، أو الإثنان معا، وغيرها من الأهداف غير المعلنة.

5.9. المؤسسات القانونية:

إن المبالغة في تصوير السلوك المنحرف حد خلق ذعر اجتماعي ضده، قد يدفع بأفراد المجتمع في أحيان كثيرة إلى الضغط على السلطات المعنية من أجل اتخاذ إجراءات ضد التهديد المنحرف المتصور، وهذا يعني دعوة الحكومة إلى اعتماد قوانين جديدة أكثر ردية، وتبني عقوبات وأحكام أشد من القوانين القائمة. وفي حالة وقوع الجهات المسؤولة في فخ الاستجابة الآنية غير المتأنية في إصدار القوانين لشراء السلم الاجتماعي، فإنه لا محالة سينتج عن ذلك ظهور مواد قانونية مشوهة، تدعو إلى فرض عقوبات قاسية أو إجراءات تقييدية، ما يمكن أن يخلق شعوراً بالظلم أو التمرد بين أولئك الذين ينخرطون في السلوك المنحرف، وبالتالي يمكن أن يؤدي رد الفعل العنيف هذا إلى زيادة السلوك المنحرف كشكل من أشكال المقاومة ضد السيطرة الاجتماعية القمعية؛ وبالتالي تغيب العدالة في تطبيق القوانين، وهو ما يتنافى مع مبدأ الإصلاح قبل العقوبة الذي نادى به (بكاريا Bkarya) والذي يرى أن معيار كل إصلاح هو تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة والرفاهية لأكثر عدد من أفراد المجتمع، ثم مقولته المشهورة "بأن العقاب يجب أن يكون محددا، يضمن العدالة والمصلحة الاجتماعية، ومن الظلم أن يتعدى العقاب هذه الضرورة لنهاية المجتمع".

خاتمة:

إن عملية تضخيم الانحراف الاجتماعي تمارسه مختلف المؤسسات الاجتماعية بطابعها العمومي والخاص، وبنوعها الخدماتي والاقتصادي؛ كما أن الأسباب التي تقف خلف ممارسة فعل التضخيم تتوزع بين القصدية والعفوية، أي بين تلك المؤسسات الاجتماعية التي تمارس التضخيم وهي تعي جيدا نتائج فعلها، وهي تقوم بذلك ضمن استراتيجية محكمة بغض النظر عن نيتها من عل ذلك؛ وهناك من المؤسسات على النقيض من ذلك، حيث أنها تمارس التضخيم دون التفكير في العواقب، ومن دون حتى خطة مسبقة. أما الأهداف التي ترمي إليها مثل هكذا ممارسات فهناك من تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي، ونشر الطمأنينة والأمان بين مختلف الشرائح المكونة للمجتمع،

من أجل التنبيه لخطورة الفعل المنحرف وأخذ المزيد من الحيطة واليقظة، وتلك التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار، ونشر الفوضى، وبث الهلع في النفوس.

تعمل مختلف المؤسسات الاجتماعية على نقل الحقيقة لأفراد المجتمع، وتجسيد الواقع الاجتماعي من خلال المضامين التي تعرضها؛ هذا النقل للحقائق وإعادة صياغة الواقع، لا يتم بالأسلوب نفسه، فهي تتوزع بين التقاعس في أداء الواجب، السياسات التمييزية، التوجيه غير العادل للموارد، الاستخدام غير المتزن للقوة، تهويل تلك السلوكيات، وإظهارها على أنها تدخل ضمن سياق التغير الاجتماعي.

ومن هنا نصل إلى أنه تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية مسؤولية العمل الصادق على تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع، وخلق بيئة داعمة وشفافة تحقق قيمة مضافة إلى العناصر التي تحقق التماسك في مجتمع قوي ومستقر بالفعل.

قائمة المصادر والمراجع:

1. جوردون مارشال، (2007) ترجمة محمد الجوهري وآخرون. موسوعة علم الاجتماع. (ط2). المجلد الأول. مصر: المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة.
2. ابن منظور، (2000). لسان العرب. (ج 9). بيروت: دار صادر.
3. محمد غابري، محمد سلامة (1980). الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
4. نعام، سليم (1985). سيكولوجية الانحراف. بيروت: مكتبة الخدمات الطباعة.
5. كاره، مصطفى عبد المجيد (1985). مقدمة في الانحراف الاجتماعي. بيروت: معهد الإنماء العربي.
6. كنعان، علي عبد الفتاح (2014). الإعلام والمجتمع. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
7. حسين عبد الحميد رشوان، (2005). التربية والمجتمع. مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
8. خالد، عبد السلام (2014). عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري واستراتيجيات التكفل والعلاج. ورقة: مجلة دراسات نفسية و تربوية.
9. قيراط، محمد مسعود (2005). آثار السلبية لنشر قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري. الخرطوم: الندوة العلمية للإعلام والأمن.
10. Thomas, Emile. (2007) The Sociology of Deviance an introduction. Boston: Little Brown.